العرب
الثلاثاء 2021/09/07
السنة 44 العدد 12172

السياحة اللبنانية تئن تحت وطأة فقدان المحروقات

المئات من المطاعم والمقاهي تضطر للإغلاق لعدم توفر الكهرباء

دخل قطاع السياحة اللبناني في أزمة عميقة قد يصعب عليه أن يتدارك خسائرها ليس بسبب الضبابية السياسية التي تكتنف مشاورات تشكيل الحكومة بفعل الضغوط الشعبية لإصلاح الاقتصاد المترنّح على شفا الهاوية فقط، بل لعدم توفر إمدادات الوقود والذي أدى إلى اضطرار المطاعم والمقاهي إلى إغلاق أبوابها أمام المستهلكين.

بيروت – وجد قطاع السياحة اللبناني نفسه في معركة من أجل البقاء بسبب الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد وأدت إلى عجز الدولة عن توفير الوقود ومدفوعا أيضا باختفاء الزوار بشكل ملحوظ بفعل تقلص مداخيل المواطنين وغياب السياح الأجانب.

وبات كثير من أصحاب المطاعم والمقاهي يخشون حدوث الأسوأ في ظل فقدان المحروقات وسط تضاءل كل الآمال بالخروج من هذه الورطة وبعد أن كانت البلاد تراهن على السياحة الوافدة في فصل الصيف، للتعويض قليلا عن الخسائر الفادحة التي أصابت الاقتصاد لاسيما السياحة أحد أكبر القطاعات الاقتصادية في لبنان.

ومنذ أواخر العام 2019 تعصف بالبلاد أزمة اقتصادية حادة، تزامنت وجائحة كورونا، وانفجار ضخم بمرفأ بيروت في أغسطس العام الماضي، فضلا عن أزمة سياسية تتمثل بفشل تأليف حكومة جديدة.

ولأن الوقود لم يأت بما تشتهيه سفن هذا القطاع، تلقت المؤسسات السياحية ضربة بسبب انقطاع الكهرباء عنها، ما دفع قسما كبيرا منها إلى إقفال أبوابه والتوقف عن العمل.

نقابة المطاعم والمقاهي

نسبة المؤسسات التي أقفلت أبوابها تبلغ نحو 35 في المئة

ففي شارع الحمرا أبرز معالم بيروت، عُلقت على أبواب أحد المطاعم الشهيرة التي أقفلت لافتة تقول "بسبب الوضع الكارثي وأزمة المازوت، قررت الإدارة وقف الخدمات حتى إشعار آخر"، ومثله فعل كثيرون في هذا القطاع.

ونتيجة عدم وفرة النقد الأجنبي الكافي لاستيراد الوقود من الخارج، تعاني البلاد منذ أشهر شحا في المشتقات النفطية، ما تسبب بانقطاع الكهرباء لساعات طويلة عن المنازل والمؤسسات التجارية.

ومرارا حذرت المستشفيات من خطر توقف خدماتها بسبب أزمة الوقود، فيما توقفت بعض المخابز عن الإنتاج، كما شهدت بيروت خلال شهر أغسطس الماضي إقفال مجمعين تجاريين كبيرين للأسباب ذاتها.

ويقول سمير يعقوب عضو نقابة أصحاب المطاعم والمقاهي، لوكالة الأناضول، إن نسبة المؤسسات التي أقفلت أبوابها تبلغ نحو 35 في المئة، فيما بعضها يعمل بدوام جزئي بسبب عدم توفر الوقود والكهرباء.

وفضلا عن تأمين الكهرباء التي تحتاجها المؤسسات، فإن شح المشتقات النفطية يؤثر سلبا على حركة التنقل في الشوارع، وهذا ينعكس انخفاضا في أعداد الزبائن، بحسب المتحدث.

كما يشكو يعقوب الذي أقفل أحد فروع مؤسسته في منطقة برمانا السياحية، من أن الأزمة تمنع في كثير من الأحيان وصول الموظفين والعمال في المؤسسات السياحية إلى أماكن عملهم.

وقال "كنا نتأمل خلال فصل الصيف أن نعوّض الخسارات التي تكبدها هذا القطاع خلال العامين الماضيين، بسبب الإقفال العام في ظل جائحة كورونا، لكن للأسف جاءت أزمة الوقود لتطيح بكل شيء".

ويلفت يعقوب إلى أن قطاع السياحة في لبنان كان قبيل الأزمة يضم 200 ألف موظف وعامل، فيما كان يقدر حجم الدخل سنويا من هذا القطاع بنحو 10 مليارات دولار، "إلا أن الخسائر هذا العام تفوق 50 في المئة".

ويجمع الخبراء على أن أوضاع القطاع السياحي تعتبر المقياس الأول لحالة اقتصاد البلاد، وأن حجم النشاط في قطاعات كثيرة يعتمد على مدى ازدهار الحركة السياحية لكنه اليوم أمام تحديات لا حصر لها وليس من المتوقع أن يتجاوزها قريبا.

ويقول النقابي غسان عبدالله إن ما تبقى من مؤسسات سياحية مفتوحة أبوابها، تواجه تكاليف عالية في التشغيل وصعوبات كبيرة في الاستمرار في ظل غلاء أسعار السلع والمواد الأولية.

ويؤكد عبدالله وهو أمين سر نقابة المؤسسات السياحية في لبنان، أن المؤسسات تعاني نقصا حادا في المازوت (الديزل)، الذي تشتريه من شركات الاستيراد والتوزيع، لذلك تلجأ إلى شرائه بأسعار مرتفعة جدا من السوق السوداء.

ويعد المازوت ضروريا لتوليد الكهرباء من المولدات الخاصة بالمؤسسات، ولتعويض النقص الكبير بالطاقة التي تنتجها محطات توليد الكهرباء الحكومية بسبب شح وقود الفيول المخصص لتشغيل تلك المعامل.

ويوضح عبدالله قائلا إن "المؤسسات تشتري صفيحة المازوت سعة 20 لترا من السوق السوداء بسعر يتراوح ما بين 350 ألف ليرة لبنانية (231.7 و265 دولارا وفق السعر الرسمي)، بينما سعرها الرسمي يبلغ نحو 98 ألف ليرة (65 دولارا)".

وقبل الأزمة الراهنة حاول لبنان توجيه أنظاره إلى آخر ملاذات الاقتصاد المتعثر بالرهان على السياحة خاصة بعد أن تقلص أعداد السياح الخليجيين المحرك الأول للقطاع، في خضم أزمات كبّلت انتعاش النمو المحاصر بالتجاذبات السياسية.

ويقول علي سعد، وهو صاحب مطعم لبيع الفول والحمص في شارع الحمرا، إن ثلاثة مطاعم أقفلت أبوابها من حوله، ويتخوف أن يأتي الدور عليها.

وإلى جانب أزمة الوقود والكهرباء، يعاني سعد من انقطاع الغاز أحيانا وكذلك مياه الشرب، فضلا عن غلاء المواد الأولية وتأخر التجار في تأمينها.

الوقوف على أهم الفرص المستقبلية

شركات سعودية تستكشف فرص الاستثمار الواعدة في سلطنة عُمان

شراكة تجمع رجال الأعمال في البلدين لتطوير مشاريع التكرير

تطرح مسألة التكامل الاقتصادي الشامل بين سلطنة عمان والسعودية نفسها بقوة على طاولة تعزيز العلاقات الاقتصادية للجارين، وخاصة في ما يتعلق بتنمية الاستثمارات في كافة المجالات، والتي باتت محور طموحات البلدين إلى جانب التجارة البينية، حيث سيتيح لهما تعزيز معدلات النمو بشكل أكبر.

مسقط/الرياض – تتسارع الجهود العمانية السعودية لترجمة الاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا بشأن الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية من بوابة الاستثمارات وفق نموذج جديد للشراكة وهو ما يؤكد على أهمية الترابط بين الجارين في وقت يحاول فيه البلدان تعزيز التعاون مع الشركاء في المنطقة.

ويتسلح المسؤولون العمانيون بقناعات راسخة بأن بلدهم سيكون من أهم الشركاء الاقتصاديين للسعودية في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فإنهم يرون أنه لا بد من العمل بأقصى الطاقات من أجل رفع معدلات الاستثمار وزيادة حجم التجارة البينية بين البلدين.

ووقف مستثمرون سعوديون أثناء زيارتهم إلى مسقط مؤخرا على مدى ما يتمتع به مناخ الأعمال العماني من استقرار وتسهيلات وحوافز تتيح لهم دخول هذه السوق، وشرعوا في استكشاف الفرص الواعدة والتي يتوقع أن تتكلل باستثمارات حقيقية عبر الدخول في شراكات استثمارية مع نظرائهم رجال الأعمال العمانيين.

وتسعى عمان، التي تعتبر أقل دول منطقة الخليج إنتاجا للنفط وليست عضوا في منظمة أوبك، إلى امتلاك قاعدة صناعية متنوعة وفق استراتيجية تمتد حتى العام 2040، ولذلك تسعى السعودية إلى تطوير المشروعات التي تحقق أهدافهما الاستراتيجية المشتركة.

ويؤكد رجال أعمال ومستثمرون سعوديون على أن عُمان تعتبر وجهة استثمارية واعدة في عدة قطاعات حيوية منها السياحة والثروة السمكية والقطاع النفطي والصناعات الغذائية والخدمات اللوجستية وكذلك قطاع التطوير العقاري وغيرها.

ويرى ياسر المسفر كبير المستشارين للاتصال في شركة العليان المالية أن السلطنة تمتلك فرصا استثمارية كثيرة مهمة سواء في قطاع النفط والغاز أو في استثمارات الطاقة النظيفة وغيرها من القطاعات.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى المسفر قوله إن "المستثمر السعودي يبحث عن تسهيل التشريعات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار والحوافز والدعم التي تساعده على الاستثمار بسهولة في مختلف المجالات الاقتصادية لاسيما في قطاع البتروكيماويات".

وتتويجا للمسار الجديد في العلاقات الاستثمارية، كشف ناصر الهاجري رئيس الجانب السعودي في مجلس الأعمال العُماني -السعودي بأن ثمة دراسة لإنشاء شركة مشتركة بين رجال الأعمال السعوديين ونظرائهم العمانيين تحت مسمى "الشركة الخليجية" والمتخصصة في مجال البتروكيماويات والكيماويات.

وتشير التقديرات إلى أن حجم الاستثمارات السعودية في سلطنة عُمان يبلغ حاليا قرابة 6.4 مليار دولار تشمل عدة قطاعات حيوية مثل البتروكيمياويات والرعاية الصحية والطاقة المتجددة وخدمات الأعمال والأغذية والنقل والتخزين والعقارات وغيرها.

وتنظر مجموعة الخليف السعودية الى السلطنة كوجهة استثمارية واعدة بها فرص كثيرة في المجالين النفطي والصناعي حيث التقت الشركة من خلال المنتدى بالعديد من الشركات ورجال الأعمال العمانيين.

ويقول سعد الخليف رئيس مجلس إدارة مجموعة الخليف إن هناك توافقا في الرؤى بين مسقط والرياض وجديةً في وجود تكامل وتعاون وثيق بين البلدين وأن هناك نوايا صادقة لتوقيع اتفاقيات بين المجموعة والشركات العمانية خلال الفترة القريبة القادمة.

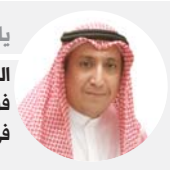

ياسر المسفر

السلطنة تمتلك فرصا كثيرة ومهمة في قطاعات متنوعة

نوف الغامدي

المدن الصناعية تحظى باهتمام من المستثمرين السعوديين

وأشار إلى أن الفرص الاستثمارية المختلفة متاحة لكلا الجانبين ونظامي الاستثمار في البلدين يعاملان رجال الأعمال كمواطنين، مما يسهم في رفع معدلات التبادل التجاري بين البلدين واستغلال الفرص.

وأكد أن السلطنة لديها فرص استثمارية في قطاعات عدة واعدة منها السياحة والثروة السمكية والقطاع النفطي وبالتالي هناك فرص واعدة كثيرة لرجال الأعمال السعوديين للاستثمار فيها.

وتظهر الأرقام الصادرة عن وزارة الاستثمار السعودية أن عدد المستثمرين السعوديين في عُمان من شركات ومؤسسات وأفراد نحو 1235 مستثمرا وأن هناك تطلعات بأن يزيد هذا الرقم في غضون سنوات قليلة.

وتعتبر نوف الغامدي الرئيس التنفيذي والمؤسس لمجموعة شيف أوتسايدر للاستشارات والدراسات الاقتصادية والإدارية السعودية أن علاقات التعاون الاقتصادي تحظى باهتمام من قبل المستثمرين خاصة تلك الإمكانيات التي تتيحها المدن الصناعية العمانية والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وتتفق أوساط الأعمال على أن ثمة جوانب مشتركة في "رؤية السعودية 2030" و"رؤية عمان 2040" يمكن عبرها بناء المستقبل الاقتصادي وهي تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوطين الوظائف وتنويع موارد الدخل وتعزيز المبادلات التجارية.

ومن هذا المنطلق اعتبرت توقيع مذكرات التفاهم في مجال تشجيع الاستثمار والتعاون الاقتصادي بين البلدين كانت تتويجا لزيارة وزير الاستثمار خالد الفالح والوفد المرافق له إلى مسقط مؤخرا.

وقال الفالح خلال المنتدى الاستثماري العُماني السعودي الذي عقد نهاية الشهر الماضي إن "البلدين يزخران بفرص استثمارية واعدة توفر أرضية خصبة لإقامة شراكات استثمارية متنوعة بين قطاعي الأعمال السعودي والعُماني".

وأشار إلى أن حجم الاستثمارات المُستهدفة ضمن إطار "رؤية 2030" يبلغ حوالي 12 تريليون ريال (3.2 تريليون دولار) في كافة القطاعات من خطط التنويع الاقتصادي التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

السعودية أسرع أسواق التجارة الرقمية نموا في المنطقة

الرياض – أظهر تقرير حديث حول التجارة الإلكترونية أن السعودية انضمت إلى قائمة أسرع الأسواق نموا في هذا المضمار، إلى جانب الإمارات ومصر على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وذكرت غرفة الرياض في تقرير الاثنين أن السعودية باتت "أحد أكبر أسواق التجارة الإلكترونية على مستوى العالم في 2019 بسبب جائحة كورونا"، مشيرة إلى أن حجم التعاملات في القطاع وصل إلى نحو 5.7 مليار دولار في العام الماضي.

وكشف التقرير الصادر عن مرصد قطاع دعم الأعمال، والذي أوردته وكالة الأنباء السعودية الرسمية، عن عدة أسباب مكّنت من ارتفاع التجارة الإلكترونية في الوقت الراهن أهمها سهولة زيادة قيمة المبيعات عبر المدفوعات الرقمية وارتفاع العائد الاقتصادي، بالإضافة إلى قيود الإغلاق بسبب الجائحة.

وأشار التقرير إلى أن إتاحة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل متزايد أدت إلى زيادة فرص ممارسة التجارة الإلكترونية في العام الجاري.

وساهم التسوق الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي للبلد الخليجي بعائد بلغ 10.4 مليار دولار في العام الماضي، وفقا لقطاعات التجارة الإلكترونية.

وبحسب التقرير جاء قطاع الملابس والأحذية بنحو 3.2 مليار دولار، ثم الإلكترونيات بنحو 2.9 مليار دولار، ثم الأثاث والأجهزة المنزلية بنحو 1.4 مليار دولار، وجاء أقل عائد من الغذاء والدواء بنحو 776 مليون دولار.

وأفاد التقرير بأن مؤشر التجارة الإلكترونية العالمي في العام الماضي أظهر أن السعودية جاءت في المركز الثاني عربياً والتاسع والأربعين عالمياً بين 152 دولة يضمها المؤشر الصادر مؤخراً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

وقد زاد معدل استهلاك الإنترنت من قبل المستخدمين بنسبة 34 في المئة خلال العام الماضي أثناء جائحة كورونا مقارنة مع عام 2019، وكذلك زاد عدد المستهلكين بنسبة تقارب 82.6 في المئة من إجمالي السكان، وذلك بزيادة سبعة في المئة بمقارنة سنوية.

وارتفع عدد المتاجر الإلكترونية المرخصة في السعودية عام 2020 إلى نحو 14 في المئة عن العام 2019، وكذلك ارتفع عدد السجلات التجارية للمتاجر الإلكترونية لتبلغ 28.6 ألف متجر ومنصة للتجارة الإلكترونية في نهاية النصف الأول من العام الماضي، بزيادة 3571 منصة إلكترونية بمقارنة سنوية.

وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) قد أطلقت في فبراير الماضي نظام المدفوعات الفورية الذي يضمن سلاسة العمليات المالية والتجارة الرقمية.

وجاءت تلك الخطوة بعد نجاح إطلاق المرحلة الأولى التجريبية التي شهدت تفعيل النظام مع عدد من البنوك السعودية، في ظل خطة الرياض للتحول إلى مركز رائد للابتكار في قطاع التقنية المالية.

مغلق حتى إشعار آخر